د. نهى خلف *

تساؤلات حول إستراتيجية المواجهة للاعتداءات الإسرائيلية استنادا إلى القانون الدولي:

كيف يمكن إنقاذ غزة؟

■ بينما يجتمع قادة الجيوش الإسرائيلية لفبركة الأكاذيب والحجج المسبقة لتبرير خطتهم لاستكمال وتصعيد جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، عبر الادعاء بوجود كميات ضخمة من الأسلحة هناك وتصوير القوة العسكرية الفلسطينية وكأنها قوة عظمى تكاد تفوق الجيش الإسرائيلي في قدرتها القتالية، تستمر القيادات الفلسطينية بالتنافس السلبي حول من سيبقى ومن سيستقيل عن مقعده في السلطة الفلسطينية الهشة، بينما تستغل الولايات المتحدة كل الثغرات لشق الصف العربي ما بين «المعتدلين» والمتطرفين» من جهة وبين «السنة» و«الشيعة» من جهة أخرى، في نفس الوقت الذي يتم الهاء الشعب الفلسطيني بموضوع الرواتب وبتصوير الحل وكأنه يكمن في الاعتراف او عدم الاعتراف بإسرائيل.

وفي نفس الوقت يستغل اللوبي الإسرائيلي انشغال العالم العربي بهذه الصراعات لتسخير السياسات الدولية بالإضافة للمنظمات الدولية لخدمة مصالح إسرائيل التي تتباهى بأنه يمكنها القيام بكل ما تشاء من اختراقات للقانون الدولي لأنها تضمن الفيتو الأمريكي لمنع صدور أي قرار لإنقاذ الشعب الفلسطيني من محنته، وذلك عبر تشغيل عدد كبير من المنظمات الصهيونية بأوجهها المتعددة ، معتمدة على نشاط أصدقائها المحافظين الجدد على أشكال بولتون الذي يحكم ويقرر ويهدد في كواليس الأمم المتحدة ويسرع في الضغط من اجل أي قرار قد يصدر ضد إيران أو سورية أو السودان أو العراق أو كوريا الشمالية بينما يسمح ويدعم إسرائيل في حروب الإبادة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني.

وبدلا من مواجهة تلك الوقاحة الأمريكية الإسرائيلية بتحد وبتصعيد سياسي عبر الاعتماد على دبلوماسية عربية فلسطينية نشطة تهدف إلى التوصل أولا لإجماع عربي ثم إلى إجماع إسلامي ودولي لفضح هذه المخططات عبر الاستناد إلى القانون الدولي والتحريض من اجل تطبيقه، تبدو بعض هذه الأطراف التي تعودت على بهلوانيات عملية السلام على طريقة «اوسلو» مصرة على الاستمرار في نهج التهافت لإرضاء أمريكا وكأنها ترى أن الحل سيأتي عبر اصطياد فرص أخرى للتفاوض والمصافحة والمعانقة والدخول في متاهات «بناء الثقة» مع الطرف الإسرائيلي او في أحسن الأحوال الاعتماد على حسن نوايا التصريحات الأمريكية بالوعود الخلاقة، وكأنها لم تستفد شيئا من أكثر من ثلاثة عشر عاما من تجربة اوسلو الفاشلة التي أعادت قضية فلسطين إلى الخلف بسبب تعرجاتها وضربها عرض الحائط كل الانجازات الدبلوماسية والسياسية السابقة أكان ذلك عبر القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تستند الى القانون الدولي او عبر الدعم السياسي من قبل بعض الدول الصديقة التي خففت كثيرا من هذا الدعم بعد عام 1993معتقدة أن أوسلو قد حققت أهداف الشعب الفلسطيني.

وبوجه التهديدات الإسرائيلية المتصاعدة المطلوب الآن وبشكل عاجل من الدبلوماسية الفلسطينية والعربية الإسراع بشن حملة دبلوماسية واسعة استنادا الى القانون الدولي لوقف الحملة العسكرية الإسرائيلية الى غزة دون السماح بلفت الأنظار عن هذه القضية المركزية وتجيير الاهتمام العالمي حول قضايا أخرى ودون الوقوع في فخ كلمات كوندوليزا رايس المعسولة التي تهدف لالهاء العالم بعيدا عن حملة الدمار الواسع التي تقوم بها إسرائيل في غزة والعقاب الجماعي المفروض على كل الشعب الفلسطيني.

هناك إجماع بين علماء القانون الدولي العالمين على ان ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني يعتبر «جرائم حرب» واختراقا لاتفاقيات جنيف الرابعة حول حماية المدنيين في زمن الحرب، وان ما يحدث بفلسطين يمكن اعتباره بالتالي حربا ضد القانون الدولي برمته وضد الشرعية الدولية حيث لم يتم تنفيذ أي قرار دولي يخص هذه القضية منذ عام 1947.

يقول فرانسيس بويل وهو محام وأستاذ مشهور في القانون الدولي في جامعة ايلينويس وخريج جامعة هارفارد، ان هناك 149 فقرة جوهرية في اتفاقية جنيف تحمي كل واحدة منها كل فرد فلسطيني يعيش في الأراضي المحتلة، وان إسرائيل قد انتهكت منذ عام 1967 وتستمر بانتهاك كل الحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني المعترف بها عبر هذه الاتفاقية، ويعتبر بويل أن انتهاكات اتفاقيات جنيف هي بمثابة «جرائم حرب» وبالتالي فهو من «حق الشعب الفلسطيني أن يدافع عن وجوده وعن أرضه وبيوته في وجه جرائم الحرب الإسرائيلية ومجرمي الحرب الإسرائيليين». ويضيف بويل أن ما ترتكبه إسرائيل من قتل ضد المدنيين والأطفال عبر استخدامها المفرط للقوة لا يشكل فقط جرائم حرب عادية بل انتهاكا صارخا وخطيرا «للحق بالحياة» وبالتالي يمكن تعريفه أيضا «كجرائم ضد الإنسانية» حيث يمكن اعتبار ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة «اختراقات خطيرة» وليس فقط اختراقات عادية لاتفاقية جنيف الرابعة، مما يتطلب محاكمة دولية لمن يرتكبون تلك الاختراقات، ويوضح بويل كيف أن مصطلح «جرائم ضد الإنسانية» ورد في عام 1945 في ميثاق نورمبرغ بهدف محاكمة مجرمي الحرب النازيين. ويشير بويل إلى استخدام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في قرارها الصادر في 19 تشرين الاول (أكتوبر) عام 2000 مصطلح «جريمة ضد الإنسانية» لتعريف ما تقوم به إسرائيل من قتل متعمد للمدنيين والأطفال. كما يوضح فرانسيس بويل أن الجرائم المصنفة تحت بند «جرائم ضد الإنسانية» تشكل الخطوة الأولى نحو ارتكاب «جرائم إبادة»، كما يحذر منذ عام 2001 انه في حال عدم القيام بأية خطوة من قبل المجتمع الدولي ضد الجرائم المرتكبة من قبل إسرائيل ستتطور تلك الجرائم لتصبح «جرائم إبادة». وقد ذهب بويل إلى ابعد من ذلك، متهما شارون بأنه من «مرتكبي جرائم الإبادة».

وكان فرانسيس بويل من أول الذين دعوا إلى إعلان الاستقلال الفلسطيني منذ عام 1987 على نفس الطريقة الذي تم عبرها إعلان استقلال ناميبيا، حيث اعتبر انه قد يصبح من الممكن بعد ذلك الدخول في مؤتمر دولي للسلام ومطالبة إسرائيل بالانسحاب. وفي كتابه الصادر في عام 2003 بعنوان «فلسطين، الفلسطينيون والقانون الدولي» يوضح بويل كيف كان من الممكن التوصل إلى دولة فلسطينية عبر عدد من الخطوات التي تستند إلى القانون الدولي بدلا من خوض مفاوضات لا تستند الى تلك القوانين وتعتمد على التنازلات والصفقات بعيدا عن مبادئ القانون الدولي، كما يذكر بويل انه قد حاول إقناع القيادة الفلسطينية برفع قضية فلسطين أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي على أساس مفهوم حرب الإبادة ولكن دون جدوى.

وقد أصبح مصطلح «جرائم حرب» لوصف ما تفعله إسرائيل في غزة مصطلحا شائعا فقد استخدم في مقال ألان غريش بعنوان «جرائم حرب، هجوم على السلام» في مجلة «الموند ديبلوماتيك» في عدد شهر تموز (يوليو) حيث يشير فيه الكاتب إلى الفقرة 54 من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الصادرة في عام 1977 والتي تنص حرفيا «انه من المحرم استخدام التجويع ضد المدنيين كأسلوب حرب ..... ومن المحرم الهجوم على، او السطو على او تخريب وسائل العيش الضرورية لبقاء المدنيين» وبناء على ذلك يرى غريش أن مسألة قصف مولدات الكهرباء في غزة والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والعقوبات الجماعية هي كلها «جرائم حرب».

وفي 24 آب (اغسطس) 2006 جاء في تقرير «أمنستي انترناشونال» إن إسرائيل قد ارتكبت «جرائم حرب» في لبنان عبر تحطيمها للبنى التحتية وإن المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم يجب إحالتهم للمحاسبة القانونية الدولية وطالبت امنستي انترناشونال بإجراء تحقيقات حول تلك الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

وبالطبع كما هوالحال في كل مرة تنكر إسرائيل هذه الحقائق وتلفق التهم المضادة وأهم من ذلك كله تنجح مع حلفائها في الولايات المتحدة بالهاء الفلسطينيين والعرب بقضايا أخرى، ففي لبنان مثل ما هو الحال في فلسطين الجميع مشغول بقضايا السياسات الداخلية بينما تقفز السيدة رايس في رحلاتها الموكوكية بين دولة ودولة لتحريض طرف ضد الآخر وللإدلاء بوعود مضللة وتوزيع أحلام مغرية.

أما بالنسبة لمسألة الجدار فإن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي صدر في التاسع من تموز (يوليو) 2004 والذي طالب «أصدقاء إسرائيل باعتبارها دولة خارج القانون» في حال عدم التزامها بتوقيف عملية بناء الجدار والالتزام برأي المحكمة، فقد تم تجاهله ووضع هذا القرار جانبا، واستمرت إسرائيل في بناء الجدار وتم التعتيم بشكل او آخر على متابعة هذا الموضوع الهام.

وقد رفعت أربع مؤسسات لحقوق الإنسان وهى «الحق» و«المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» و«عدالة» و«ميزان» رسالة مشتركة في11 تموز (يوليو) 2006، إلى كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ذكرى مرور عامين على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية المتعلق بالجدار، داعية الدول الأعضاء إلى الطلب من رئيس الجمعية العمومية عقد جلسة طارئة لإدانة مواصلة سلطات الاحتلال بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وشرقي القدس، وبتفعيل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ليصبح قرارا ملزما والطلب بالتسريع في فتح سجل لتوثيق كافة الاضرار التي يسببها الجدار على المدنيين وعلى جميع الأصعدة. وقد اوضحت هذه المؤسسات أن الجدار الذي كان حجمه 185 كيلومترا فقط في عام 2004 عند صدور الرأي الاستشاري قد أصبح طوله بعد عامين من صدور رأي المحكمة 360 كيلومترا مع 88 كيلومترا قيد الإنشاء.

ويعتبر بعض خبراء القانون الدولي ان الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بناء على طلب الجلسة الطارئة رقم 10 للجمعية العمومية، هو عبارة عن «فتوى» دولية تثبت ان كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967 هي أراضي محتلة وليست فقط أراضي متنازعا عليها، وإن كونه بيانا صادرا عن أعلى مرجع قانوني في العالم وقد تم تبنيه من الجمعية العمومية بأغلبية ساحقة، يجعل منه أكثر من رأي استشاري غير ملزم كما تدعي إسرائيل.

هناك إجماع إذن، ما بين كل الاخصائيين في القانون الدولي ان قرارات الشرعية الدولية تدعم حقوق الشعب الفلسطيني وإن المشكلة الأساسية تكمن في مجال التنفيذ والتطبيق والذي يبقى مرهونا بميزان القوى العالمي، كما أن هناك إجماعا بأن الولايات المتحدة عبر دعمها لإسرائيل واستخدامها للفيتو تعرقل كل المحاولات للتوصل إلى قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن او بتطوير آليات لتنفيذ تلك القرارات. لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو حول طبيعة إستراتيجية المواجهة العربية الفلسطينية. فهل هناك محاولات جدية من أجل تأسيس آلية دائمة تطالب بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية أم هل يتم الارتكاز فقط على بعض الأعمال والمواقف الآنية دون المتابعة المتواصلة من اجل تطبيق القرارات؟

وفي هذا السياق، يمكننا أن نطرح وبكل تواضع لماذا لم تتم المطالبة بعقد جلسة طارئة للجمعية العمومية عبر اللجوء إلى قرار الجمعية العامة رقم 377 في شهر تموز (يوليو) 2006 بعدما استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد القرار الذي طالب بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ووقف الحصار والتوغل الإسرائيلي في قطاع غزة بعد استخدام إسرائيل المفرط للقوة في غزة؟

إن قرار الجمعية العمومية رقم 377 المعروف باسم «التوحد من أجل السلام» والذي ابتكرته الولايات المتحدة في عام 1950 لمواجهة أي فيتو سوفييتي يقف عائقا أمام تنفيذ مخططاتها أو أمام دعم أصدقائها من أمثال كوريا الشمالية ينص بالتالي: «حين تواجه الأمم المتحدة حالة تهديد للسلام، أو خرق للسلام، او فعل اعتداء وحين لا يستطيع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الاتفاق على إجراء ضد ذلك الخرق او الاعتداء، فإن بإمكان الجمعية العمومية أن تجتمع في الحال وأن تقرر الإجراءات الجماعية التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء من اجل صيانة او استعادة السلام والأمن الدوليين».

وقد استخدم هذا القرار عشر مرات فقط حتى الآن أولها في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1956 لدحر العدوان الثلاثي على مصر وثاني مرة في نفس الشهر حول موضوع دخول القوات السوفييتية المجر وثالث مرة في عام 1958 بالنسبة للوضع في لبنان، ثم في عام 1960 لقضية الكونغو، والمرة الخامسة في عام 1967 بالنسبة لحرب حزيران (يونيو) والسادسة في كانون الثاني (يناير) عام 1980 بالنسبة لأفغانستان والسابعة في شهر تموز (يوليو) 1980 حول قضية فلسطين حيث بقيت هذه الجلسة مفتوحة حتى عام 1982. أما الثامنة فقد عقدت في عام 1991 بالنسبة للوضع في ناميبيا والتاسعة في شهر شباط (فبراير) 1982 بالنسبة للجولان.

ومن الجدير بالذكر انه قد تم اللجوء إلى هذا القرار لعقد الجلسة الطارئة العاشرة للجمعية العامة منذ عام 1997 عندما ترأس الجمعية العامة رئيس ماليزيا رازالي إسماعيل. والفرق بين الجلسة الطارئة العاشرة وما سبقها من جلسات طارئة هو عقد جلساتها إثنتي عشرة مرة منذ عام 1997 وآخر تلك الجلسات هي التي عقدت في أواخر عام 2003 بعد أن فشل مجلس الأمن في اتخاذ أي قرار بشأن مشاريع القرارات المطروحة لمعالجة موضوع الجدار، وبعد أن استخدمت الولايات المتحدة الفيتو مرتين في عام 2003: الأول في 14 تموز (يوليو) ضد قرار يطالب بإزالة الجدار العازل الذي يقوم بتقطيع أراضي السلطة الفلسطينية وينتهك أراضى المواطنين والثاني في 16 تموز (يوليو) ضد مشروع يطالب بحماية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عقب قرار الكنيست الإسرائيلي التخلص منه.

وخلال هذه الجلسة الطارئة المنعقدة في منتصف شهر أيلول (سبتمبر) من عام 2003 طالبت الجمعية العمومية محكمة العدل الدولية بأن تصدر بأسرع وقت ممكن رأيها الاستشاري بشأن «الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقيمه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها». وبعد أن أصدرت المحكمة رأيها في 9 تموز عام 2004، تبنت الجمعية العمومية توصيات المحكمة بأغلبية 16 صوتا مع 15 ممتنعا وستة أصوات ضد القرار في 20 تموز (يوليو) 2004 . وقد حاول مناهضو الحرب على العراق اللجوء مرة أخرى إلى قرار 377 «التوحد من أجل السلام» في عام 2003 لمنع الحرب الأمريكية ضد العراق ولكن دون جدوى.

كما حاولت بعض المنظمات وأهمها «محكمة بروكسيل» المطالبة باللجوء إلى قرار 377 لوقف الحرب الإسرائيلية على لبنان ولوضع حد لجرائم الحرب الإسرائيلية على المدنيين بتاريخ 26 تموز 2006 وذلك حوالي أسبوعين قبل صدور قرار1701 في الصيف الماضي دون نتيجة.

أما الجمعيات الفلسطينية الأربع المذكورة والمختصة بحقوق الإنسان فقد بادرت برسالتها للأمين العام بالدعوة إلى عقد جلسة طارئة أخرى بناء على قرار 377 من اجل إدانة إسرائيل لعدم التزامها بتوصيات محكمة العدل الدولية بعد مرور عامين على ذلك.

ونرى انه نظرا لخطورة الوضع الحالي في فلسطين فمن الضروري دعم هذا المطلب والقيام بتحرك دبلوماسي فوري لعقد جلسة طارئة للجمعية العمومية بناء على قرار 377 أي «التوحد من أجل السلام» لإدانة كل الانتهاكات الإسرائيلية ولتفادى الضربات الإسرائيلية القادمة على غزة وخاصة بعد إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي بيريتس خلال جلسة «الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي» انه أمر بتوسيع عمليات جيش الاحتلال في قطاع غزة دون التمييز بين مختلف التنظيمات مضيفا أن جيش الاحتلال سيعمل من الجو والبر وتحت الأرض أيضا للبحث عن الأنفاق، وقد أعلن ذلك في نفس الوقت التي تشير فيه تقارير عدد من المنظمات الدولية عن الوضع الاقتصادي المتردي والوضع الصحي المأساوي في قطاع غزة حيث يصارع أهلها فقط من أجل البقاء.

ومن الأمور المستغربة أيضا هو عدم الاستناد في شهر حزيران وتموز 2006 الى قرار مجلس الأمن 1674 والذي صدر في جلسته المنعقدة في 28 نيسان (ابريل)، 2006 أي شهرين فقط قبل البدء بشن إسرائيل عملية «أمطار الصيف» على قطاع غزة والتي ألحقت أضرارا لا تحصى بالمدنيين. فقرار مجلس الأمن 1674 مختص بشان حماية المدنيين في الصراعات المسلحة ويعيد التأكيد على قراريه 1265 الصادر في عام 1999 وقرار 1296 الصادر في عام 2000 بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة فضلا عن قرار 1631 الصادر في عام 2005 والمتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين. ويستخدم هذا القرار لغة عامة دون الإشارة إلى أية قضية معينة حيث يعرب «عن أسفه العميق لأن المدنيين يمثلون الغالبية العظمى من الضحايا في حالات الصراع المسلح» ويستند هذا القرار (الفقرة الرابعة) الى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بشأن المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية كما يطالب في الفقرة السادسة «جميع الأطراف المعنية بالامتثال التام للالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما الالتزامات الواردة في اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و1907 وفي اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977 وكذلك قرارات مجلس الأمن» ويشمل هذا القرار 28 فقرة تنفيذية تتطابق الكثير منها على الوضع في الأراضي المحتلة ولذلك قد أدرجتها لجنة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة ضمن قائمة قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالقضية.

فلماذا إذن لم تتم الإشارة إلى هذا القرار؟

هل لأنه كان مفصلا بهدف تطبيقه على قضية «دارفور» بشكل خاص، حيث يشير إلى دور المنظمات الإقليمية في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة مقدرا في هذا الصدد «الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي»، مما قد يفسر عدم الإشارة إليه فيما يخص أحداث غزة ولبنان في الصيف الماضي؟

أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح وكثيرا ما ستبقى دون إجابة ولكن المطلوب بالتأكيد هو بلورة إستراتيجية ديناميكية تستند الى القانون الدولي وتعتمد على ردود فعل سياسية ودبلوماسية سريعة لكل خطوة تقوم بها إسرائيل، وتستغل كل لحظة وكل ثغرة لتفادى الوقوع في فخ الاقتتال الداخلي المنصوب والذي يهدف بالأساس إلى إلغاء كل الحجج القانونية والانجازات التي يمكن تحقيقها على الصعيد الدولي.

* كاتبة من فلسطين

محمد أنوار محمد *

بعض ملامح المساهمة العربية في السياسة الأمنية للناتو

■ تتكاثفُ في الآونة الأخيرة تحركات الناتو تحت ضغط آثار التزاماته الميدانية (خصوصاً في أفغانستان) وفي أفق الأدوار الممكنة والمحتملة التي يطمحُ إلى لعبها داخل وخارج المنطقة الأورو أطلسية في إطار مواجهته لخصوم فعليين أو مُحتملين جُدد يفرضون عليه أجوبة غير تقليدية مختلفة عن التي كانت تبرر وجوده كوحدة استراتيجية سابقاً. ويبدو أن البحث عن هوية ومفاهيم وأدوار جديدة ليس أمراً مستجدا في تحركات الناتو، بل يرجع إلى زمن نهاية التناظر الاستراتيجي الذي طبع الحرب الباردة.

لقد أفْرزتْ تطوراتُ التسعينيات من القرن العشرين المفهوم الاستراتيجي للحلف (روما 1991)، ثمّ مفهوماً استراتيجياً جديداً (قمة واشنطن 1999)، يجعل منْهُ فاعلاً مركزياً في البُنية الأمنية الأورو أطلسية. وتَحدّدَ دوره، أساسا، في المحافظة على الإرادة السياسية والوسائل العسكرية (مواصلة العمل بمعادلة التواجد الدائم للقوات النووية والقوات التقليدية في أوروبا، وتطوير القدرات العسكرية الحديثة وقوة الرد العسكري المرن والسريع) في إطار مقاربة أمنية كلية تتأسّس على مبدأي عدم قابلية الأمن للتجزيء، وحتمية الرابطة الأورو ـ أطلسية.

بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 تكرّس هذا المنحى أكثر في مُخطط عمل الشراكة ضد الإرهاب (براغ 2002) الذي اعتُبرَ أرضية أساسية وميكانيزما للتعاون العملي بين الحلفاء والشركاء، ووسيلة أساسية للانفتاح الاستراتيجي للناتو وبرهنته على صلابته وديناميته. وتأكد انفتاح الناتو ونزُوعه المتواصل إلى توسيع دائرة المتدخلين في التقرير حول مخطط عمل الشراكة ضد الإرهاب (اسطنبول 2004) الذي أظهر تطلّعه إلى مساهمة متزايدة لدول مجلس الشراكة الأورو أطلسي وبلدان الحوار المُتوسطي والبلدان الأخرى ذات العلاقة بالعملية بما فيها دول الخليج المعنية بمبادرة اسطنبول للتعاون. وعلى الرغم من أن التحركات المُوسّعة لدائرة الشركاء قد تعني، ظاهريا، أولوية هاجس الأمن الدولي، إلا أن الهاجس الأساسي والحقيقي ظل مرتبطا بالأمن الأورو أطلسي.

ويبدو أن الناتو يراهن أكثر على المساهمة العربية، كضرورة استراتيجية، في تحركاته من أجل الضبط الأمني عبر مقاربات تتنوع حسب الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

وتشملُ التحركات من أجل الضبط الأمني الأعمال المندرجة في إطار محاربة الإرهاب (العدو الجديد) والبحث عن الاستقرار والسلام. وتعتمد المقاربة المتبناة للمساهمة العربية على تقسيم العالم العربي، كمنطقة جيو سياسية، إلى مناطق فرعية أبرزها دول الحوار المتوسطي ودول الخليج (التعاون المتعدد)، مع إمكانية التعامل مع كل دولة عربية على حدة (التعاون الثنائي). وتكمنُ أهمية التعاون مع الدول العربية، من وجهة نظر الناتو، في كونها مصدرا أساسيا للتهديدات الأمنية (التطرف الديني، الإرهاب، الهجرة، حقوق الإنسان، الاستبداد، تفكك الدول وهشاشتها...)، وفي مواردها النفطية (التي تفرض نوعا من التبعية الاستراتيجية) وتواجدها في فضاء يعتبر بؤرة لنزاعات تؤثر، بشكل أو بآخر، في الأمن الأورو أطلسي.

إن هذا التقسيم لا يستند فقط إلى محددات جيو سياسية أو سوسيو اقتصادية، بل أيضا لمعرفة الناتو أن الدول العربية تختلف، لاعتبارات استراتيجية، في درجة استعدادها للتعاون، كالتردد العماني (المرتبط في جانب كبير منه بالعلاقات التاريخية مع إيران منذ حكم الشاه الذي ساهم عسكريا في إنهاء تمرد ظفار في سبعينيات القرن العشرين) والسعودي في الانخراط في مبادرة اسطنبول للتعاون عكس بعض الدول الخليجية الأخرى (الكويت، قطر، البحرين، والإمارات العربية المتحدة)، وبدرجة أقل تردد مصر، التي تعتبر طرفا في الحوار المتوسطي، من تعاون متقدم في مجال تبادل المعلومات بسبب عدم تعاون الحلف معها في قضية الشرق الأوسط الخالي من أسلحة الدمار الشامل. ويبدو أن جانبا كبيرا من هذه الترددات يرجع إلى الصورة السلبية للناتو في العالم العربي بسبب استيعابه من قبل الولايات المتحدة وهامش «الرصد المتبادل» الذي يتضمنه توسيع العلاقات مع الناتو، غير أن التحاق المزيد من الدول يمكن أن يتحقق مع تكثيف اللقاءات الثنائية أو حضور المؤتمرات التي تحاول تقريب وجهات النظر وتحديد مساحات التعاون والدفع بالدول العربية إلى القيام بمراجعات استراتيجية. والناتو نفسه لا يستبعد القيام ببعض المبادرات المحفزة كتقديم «تعريف جديد للدفاع المتقدم» أو تكييف برنامج الشراكة من أجل السلام مع الدول الخليجية المترددة.

وتتمثل إسهامات الدول العربية، أساسا، في خلق شروط ملائمة لمحيط غير عدواني من خلال التعاون الذي يشمل التشاور السياسي والربط الاستخباراتي (في إطار وحدة الربط الاستخباراتية التي توسعت أنشطتها في آذار (مارس) 2003 لتشمل دول الحوار المتوسطي ويمكن أن تتوسع أكثر) ودعم تطوير المؤسسات الديمقراطية، ومراقبة الحدود، وتدبير الأزمات التي يمكن أن تكون لها تأثيرات مباشرة وعميقة، كما يشمل تدابير تهدف إلى زرع بذور تعاون في مجال الاستراتيجية العسكرية التكوينية (التدريبات، الإصلاح في مجال الدفاع، إنشاء معاهد عسكرية) والعمليات الميدانية المشتركة (اشتراك المغرب والجزائر وإسرائيل في عملية «الجهد النشيط») والتنسيق في مجال الحد من أسلحة الدمار الشامل. وهذا يُقرأ بشكل واضح في خطابات الناتو وأدبياته، فالأمر يتعلق بسياسة عامة أمنية للناتو، كما لا يستبعد أن يفضي هذا التعاون إلى إمكانية استيعاب إسرائيل في المنطقة من خلال عملها جنبا إلى جنب مع الدول العربية خصوصا وأنها ترمي إلى إدراج نفسها (إسرائيل) في إطار تحالفات تبدأ بالولايات المتحدة، إلى الناتو، وأخيرا الدول السنية. إضافة إلى التحركات من أجل الضبط الأمني حيث تكمن الأهمية الاستراتيجية للمساهمة العربية، تأخذ التحركات البعدية للحرب (ليس بالضرورة حرب تحت مظلة الناتو) مكانة كبرى لدى الناتو، خصوصا بعد فشل الأمم المتحدة في مجموعة من الاختبارات (الصومال، البوسنة، رواندا). ويظهر نسبيا تردد الناتو في تحمل مسؤوليات كبرى في تحركات ما بعد الحروب التي تكون الدول العربية مسرحا لها،

ويُدرج مهامه في إطار «العمليات ذات النطاق المحدود» و«العمليات خارج المنطقة»، حيث يقتصر دورهُ على الدعم كما الشأن في العراق (تقديم معدات عسكرية، تدريب قوات الأمن، تدريب القوات الألمانية لرجال الأمن والجنود العراقيين في الإمارات المتحدة..) ودارفور السودانية (مجموعة عسكرية مساعدة لقوات الاتحاد الإفريقي، إقامة جسر جوي استراتيجي).. ومن المساهمات العربية في التحركات البعدية التالية للحرب تلك التي قامت بها بعض الدول العربية (مصر، الأردن، المغرب) في البوسنة تحت قيادة الناتو قبل تسليم المهام الأساسية للإتحاد الأوروبي.

المفارقة أن الاهتمام بإشراك الدول العربية في تنفيذ السياسة الأمنية للناتو وتعزيز الجانب السياسي في الشراكة يسير بموازاة مع إعادة نشر القوات الأمريكية في أوروبا في إطار المسار المعروف بإعادة الانتشار العسكري العالمي لتقترب أكثر جغرافيا من المنطقة العربية ومحيطه.

وفي الوقت الذي يلاحظ فيه هذا التنسيق العسكري والسياسي بين أوروبا وأمريكا في إطار الناتو والذي يعطي الانطباع بالتماهي الأمني بينهما، يغيب التصور الجماعي لمفهوم «الأمن العربي» للدول العربية، بل ويتم العمل على تذويبه في بوتقة الأمن الأوروأطلسي أو تحديدا الأمن القومي الأمريكي.

* باحث من المغرب

معقل زهور عدي *

مقاومة بدون ديمقراطية هل ذلك ممكن؟

■ تتحدث الصحف الرسمية السورية عن خط المقاومة وثقافة المقاومة ومجتمع المقاومة وهذا حسن ومطلوب لكن هل يمكن حقا احراز أي انجاز في الميادين السابقة بدون فتح الباب أمام الديمقراطية والاصلاح السياسي؟

هناك تجربة ناجحة للمقاومة يمكن التعلم منها وغرسها في سورية هي تجربة حزب الله في لبنان، أول دروس تلك التجربة أن المقاومة لا تنجح بغير وجود حاضن شعبي، يتضح الأمر أكثر بمقارنة موقف الشعب اللبناني وأهالي الجنوب خاصة باعتبار أن الفعل التدميري الصهيوني تركز عليهم أثناء الحرب بموقف الشعب العراقي.

ففي الحالة الأولى كان الشعب معبأ، مقتنعا بقيادته ومستعدا للتضحية لأقصى حد، بينما كان الشعب العراقي متفرجا، سلبيا، وكأن المعركة التي تدور حوله تخص شعبا آخر، لقد أنهكه الاستبداد، وأضعف الى حد كبير قدرته على المبادرة والتحرك، وأشعره بالعجز، وغيب انتماءه الفطري الوطني خلف جدار سميك من الخوف.

الديمقراطية اللبنانية على نقصها وعيوبها سمحت بنشوء المقاومة اللبنانية وتجذرها في المجتمع بحيث تحولت الى ثقافة شعبية داخل كل بيت ومدرسة، بينما برهن الاستبداد في حالة النظام العراقي أن كل تحضيراته للمعركة المبالغ في صورتها من جيش القدس الى فدائيي صدام الى الحرس الجمهوري انهارت فجأة ودون مقدمات أمام التفوق العسكري الأمريكي، حسنا ألم يكن هناك أيضا تفوق عسكري اسرائيلي في حالة لبنان لكن المقاومة صمدت وقاتلت ومنعت العدو من النصر.

دعونا نتحدث بصراحة هل نحن أقرب شبها للمثال العراقي أم المثال اللبناني؟

لن أجيب على السؤال السابق، ولكني سأطرح بدلا عن ذلك سؤالا آخر: كيف يمكن لنا أن نبتعد عن المثال العراقي ونقترب من المثال اللبناني؟

حتى آخر لحظة كانت القيادة العراقية تقول: كل شيء على ما يرام لدينا، لا حاجة للاصلاح، لا حاجة للديمقراطية، لا حاجة للتغيير، حتى ان السيد طارق عزيز استشاط غضبا حين سأله بعض المثقفين السوريين خلال زيارته الأخيرة لسورية قبل الحرب عن نية الحكومة العراقية في المصالحة الوطنية وتحقيق الانفراج واطلاق المساجين (عمن تتحدثون، ليس لدينا مساجين)، بعد ذلك سقطت بغداد وأصبحوا هم مساجين!

نحن نختلف (غير شكل)، ولكن اليس ذلك ما يقوله كل من لا يريد أخذ العبرة.

أمريكا لم تخرج من العراق، وربما لن تخرج قريبا، أجل هي في ورطة، ولكن من قال ان ورطتها لا تجعلها أكثر خطورة على أمن سورية، وربما أكثر عدوانية وشراسة، وبلغة السياسة لماذا لا نفكر انها قد تلجأ لحل ورطتها نحو الهروب للأمام، لقد فعلت ذلك حينما وسعت حربها في فييتنام وظلت تقاتل حتى بلغ عدد القتلى أكثر من 50000 جندي عندها بدأ العد التنازلي للانسحاب.

المسألة التي أصبحت واضحة الآن أن أمريكا كانت تدفع اسرائيل نحو الأمام في حرب لبنان، وظلت كذلك حتى تيقنت من عجز اسرائيل عن احراز النصر المطلوب. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن النزعة العسكرية الأمريكية ما زالت قوية، مرة ثانية لماذا لا نفكر ان تلك النزعة يمكن أن تتوجه في أي لحظة صوب سورية، مباشرة، أو بواسطة اسرائيل، أو بعدوان مشترك، هل ذلك غير ممكن؟

وفق تصوري بعد هزيمة اسرائيل في لبنان أصبح ذلك الاحتمال أكبر مما كان في أي وقت، فلا اسرائيل ولا أمريكا ستمرر نصر المقاومة لفترة طويلة، من الحكمة أخذ استعدادات اسرائيل للحرب المقبلة على محمل الجد، ومواجهة حقيقة أننا الهدف الأكثر احتمالا، هذا أفضل من أن ندفن رأسنا في الرمال.

من أجل المقاومة لا بد من التغيير، لا بد من هواء جديد، هواء يحمل معه استعادة المواطن لإحساسه بالكرامة والحرية، ويعيد له شعوره بالانتماء، ومن أجل الوطن لا بد من مصالحة وطنية، هذه المصالحة التي ننكرها في العلن، ونعلم جميعنا في سرنا أنه لا بد منها، لا بد من الاصلاح السياسي، لا بد من الديمقراطية.

بغير ذلك لن نقترب من المثال اللبناني، وأخشى أننا لن نبتعد كثيرا عن المثال العراقي.

* كاتب من سورية

هل الهجرة من فلسطين هي الحل؟:

عن لصوص الذاكرة ولصوص المال

زياد خداش *

■ بجمل مختصرة يمكن وصف ما يجري في فلسطين : ثمة فئتان مهووستان تتقاتلان على قيادة الشعب الفلسطيني احداهما تسعى الى سرقة وعينا وذاكرتنا والاخرى تسعى الى سرقة اموالنا، لم يكن من احلامي ان اكون سياسيا ابدا، وانا اعترف بفشلي في التحليل السياسي، لانني ببساطة اميل الى ما يمليه على تحليل قلبي ووجداني، اما الساسية التي تتطلب عقلا باردا وقلب